الأمم المتحدة

A/63/295

الجمعية العامة

Distr.: General
15 August 2008
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
الدورة الثالثة والستون
البند ٦٨ (ب) من جدول الأعمال المؤقت*
تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية والمساعدة الغوثية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الكوارث، بما في ذلك المساعدة الاقتصادية الخاصة: تقديم المساعدة الاقتصادية الخاصة إلى فرادى البلدان أو المناطق

تقديم المساعدة الإنسانية إلى ليبريا وإعادة تعميرها

تقرير الأمين العام

موجز

يُقدم هذا التقرير إلى الجمعية العامة امتثالا لطلبها الوارد في القرار ٦١/٢١٨. وهو يقدم عرضا للحالة وتحليلا للتحديات الراهنة الماثلة أمام إيصال الأمم المتحدة وشركائها لكل من المساعدة الغوثية الإنسانية والمساعدة في مجال التأهيل إلى ليبريا.

* A/63/150.

100908 100908 08-46268 (A)

أولا – مقدمة

١ – يقدَّم هذا التقرير إلى الجمعية العامة امتثالا لطلبها الوارد في القرار ٦١/٢١٨. وهو يقدم عرضا للحالة وتحليلا للتحديات الراهنة الماثلة أمام إيصال الأمم المتحدة وشركائها لكل من المساعدة الغوثية الإنسانية والمساعدة في مجال التأهيل إلى ليبريا. وعلى وجه الخصوص، يتناول التقرير التقدم المحرز في تهيئة بيئة تفضي إلى تعزيز السلام والتنمية الاجتماعية – الاقتصادية والأمن الإقليمي، وتقديم المساعدة المالية والتقنية، ودعم عودة المحاربين السابقين وإعادة إدماجهم.

ثانيا – استعراض التطورات الرئيسية

٢ – أفضى وجود قوات حفظ السلام التابعة لبعثة الأمم المتحدة في ليبريا إلى استقرار الحالة الأمنية في جميع المقاطعات الليبرية الـ ١٥، مما هيأ الجو لعودة اللاجئين والمشردين داخليا إلى مواطنهم الأصلية وإعادة إدماجهم، ودعم إعادة تشكيل حكومة ديمقراطية وإنعاش الاقتصاد. واستنادا إلى تحليل أجرته الأمم المتحدة للحالة الراهنة التي أعقبت النزاع والحاجة إلى تعزيز السلام الذي تحقق بشق الأنفس من خلال أنشطة دعم ملموسة ومستعجلة، اعتبر الأمين العام، في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، أن ليبريا أصبحت مؤهلة لتلقي أموال في إطار النافذة الثانية لصندوق بناء السلام. وقدم مكتب دعم بناء السلام لاحقا خطة أولويات سلطت الضوء على ثلاثة مجالات تركيز رئيسية لبناء السلام، وهي التشجيع على الوفاق الوطني وإدارة النزاع، وتلبية احتياجات الشبان والمحاربين السابقين المتأثرين بالحرب، وتعزيز قدرة الدولة على توطيد السلام. وصودق على تمويل خطة الأولويات هذه بمبلغ قدره ١٥ مليون دولار.

٣ – وبحلول نهاية كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، كان ٠١٩ ١٠٣ من المحاربين السابقين قد نزعت أسلحتهم و ٠٠٠ ١٠١ قد سُرحوا في إطار برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والتأهيل. وبالتالي انصب الاهتمام على إعادة الإدماج والتأهيل عن طريق التدريب من أجل اكتساب المهارات المهنية، والتعليم النظامي، والتلمذة المهنية، والتنسيب الوظيفي. وأصبح ٠٠٠ ٩٩ من مجموع المحاربين السابقين مؤهلين للحصول على المساعدة المتعلقة بإعادة الإدماج، واستفاد ٠٠٠ ٩٠ منهم من برامج مختلفة لإعادة الإدماج. ولا يزال يتعين الانتهاء من إعادة إدماجهم إدماجا كاملا ومستداما، وهو جزء من تحد أكبر تواجهه ليبريا يتمثل في التخفيف من حدة الفقر بزيادة الاستفادة من الخدمات الاجتماعية والفرص الاقتصادية. وبحلول كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨، بدأت المرحلة النهائية من المساعدة على إعادة الإدماج بالنسبة للعدد المتبقي من المستفيدين. ويتمثل هدفها الشامل في تقديم الدعم

لإعادة إدماج المحاربين السابقين البالغ عددهم ٠٠٠ ٩ محارب الذين لم يتلقوا بعد المساعدة في إطار البرنامج السابق ولا يزالون بحاجة إليها. والهدف من المساعدة على إعادة الإدماج التي يقدمها البرنامج هو زيادة فرص هؤلاء في الحصول على عمل، ومن المتوقع أن يساهم هذا أيضا في تحقيق التنمية الوطنية والوفاق الوطني في ليبريا، وفي الحد من المخاطر التي يمكن أن تهدد جو السلام والاستقرار النسبي السائد في ليبريا.

ألف – المساعدة الإنسانية

٤ – في عام ٢٠٠٧، حدثت أكثر من عشرة فيضانات في خمس مقاطعات. وفي الفترة ذاتها، سببت الرياح الشديدة أضرارا بـ ٤٤ منزلا ومبانٍ أخرى في مقاطعتين. ودمرت النيران ٤٣ منزل في قريتين في مقاطعتين. وفي المجمل، تضرر جراء ذلك أكثر من ٠٠٠ ٢١ شخصا. ورغم أن كمية الدمار المرتبطة بتلك الحوادث ليست على الدرجة ذاتها من الشدة كتلك التي أحدثتها بعض الكوارث الطبيعية التي وقعت مؤخرا في أجزاء أخرى من العالم، فإن الدعم المالي المحدود للاحتياجات الإنسانية الملحة، وضعف القدرة على الاستجابة، وعدم كفاية القدرة الاستيعابية كان لها تأثير سلبي للغاية على المجتمعات المحلية المتضررة في ليبريا.

٥ – وتعمل اللجنة الوطنية للإغاثة في حالات الكوارث مع الشركاء لوضع سياسة وطنية شاملة لإدارة الكوارث. وقد أجري تقييم للقدرات، وبدأ عقد عدد من حلقات العمل والمشاورات بغية التوصل إلى فهم لسياسات الحد من أخطار الكوارث وتقديم الدعم لها ووضع إطار للحد من أخطار الكوارث والتصدي لها. ويجري أيضا وضع مبادرات أخرى لكفالة وجود خطط طوارئ متكاملة وقصيرة الأجل في حالات الكوارث.

٦ – ورغم الكوارث الطبيعية، تواصل تحسن الحالة الإنسانية العامة في ليبريا منذ صدور التقرير الأخير (انظر A/61/209). وبمساعدة من الأمم المتحدة وجميع دوائر تقديم المساعدة الإنسانية، أبقت حكومة ليبريا التركيز على الاحتياجات الإنسانية العاجلة والقيام في الوقت ذاته ببذل جهود لكفالة أن ينعم الليبريون بمنافع التنمية في جو من السلام والاستقرار. وبدأ تنفيذ خطة عمل إنسانية مشتركة في عام ٢٠٠٧ لتشجيع المزيد من التكامل مع الاستراتيجية المؤقتة للحد من الفقر. والتمست الحصول على تمويل قدره ١١٧ مليون دولار لتلبية الاحتياجات الإنسانية الرئيسية، بما فيها توفير الرعاية الصحية الأساسية ومرافق المياه والصرف الصحي والأمن الغذائي.

٧ – وبانتظار وضع الاستراتيجية الجديدة للحد من الفقر للفترة ٢٠٠٨-٢٠١١، أُطلق نداء على نطاق أضيق في عام ٢٠٠٨ لحشد الأموال لسد الاحتياجات المتبقية الأكثر إلحاحا في القطاعات الثلاثة ذات الأولوية وهي الرعاية الصحية، والمياه والمرافق الصحية، والأمن

الغذائي. وقد انخفض التمويل المتعلق بالمساعدة الإنسانية بشكل كبير في ضوء التقدم المحرز في مجال التنمية. ومع ذلك، لا يزال معدل الاعتلال والوفيات مرتفعا. وفي هذا الصدد، تصنّف منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة في ليبريا كخامس أعلى معدل في العالم. ولا يزال الوصول إلى السكان المعرضين للخطر والمعزولين، لا سيما خلال فصل الأمطار الطويل، يشكل تحديا كبيرا للغاية. وقد وضعت الاستفادة من الخدمات الصحية الأساسية، والتعليم، والهياكل الأساسية للطرق على رأس الأولويات في المشاورات التي أُجريت مؤخرا على نطاق البلد بكامله بشأن خطة التنمية، وتعتبر تلك المشاورات جزءا من عملية تطوير استراتيجية الحد من الفقر.

٨ - وإضافة إلى ذلك، مكّن تمويل قدمه الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ وكالات الأمم المتحدة وشركاءها من تقديم مساعدة عاجلة لإنقاذ حياة أكثر من مليون شخص تعرضوا للخطر في كافة أرجاء ليبريا، لا سيما في المجتمعات التي تعاني من نقص الخدمات، بما في ذلك إجراء حملات تحصين على نطاق واسع، وتوفير مياه شرب مأمونة وتحسين مرافق الصحة العامة والصرف الصحي. وقد جرى التصدي لتفشي الحمى الصفراء بدرجة عالية من التعاون الفعال بين حكومة ليبريا والأمم المتحدة.

٩ - وحققت عملية عودة المشردين داخليا قدرا كبيرا من النجاح بفضل تحسن الحالة الأمنية في البلد خلال السنوات الأخيرة. واستمرت هذه العملية التي دعمها المسؤولون من تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤ إلى نيسان/أبريل ٢٠٠٦، حينما أعلن نائب رئيس ليبريا اكتمالها. وخلال تلك الفترة، أعيد أكثر من ٠٠٠ ٣٤١ من المشردين داخليا إلى مناطقهم الأصلية.

١٠ - وبالإضافة إلى ذلك، تُبذل جهود حاليا لإعادة اللاجئين الليبريين في المنطقة دون الإقليمية إلى وطنهم. واستمر البرنامج الرسمي لإعادة اللاجئين التابع لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين من تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤ إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، وقدم الدعم لعودة ٢٥٦ ١١٢ لاجئا. وعاد ٤٩٩ ٤٥ لاجئا آخر بوسائلهم الخاصة خلال تلك الفترة. وفي نيسان/أبريل ٢٠٠٨، بدأت عملية عودة طوعية أخرى في أعقاب الاتفاق الثلاثي بين غانا وليبريا والمفوضية، الذي أُبرم أساسا من أجل عودة اللاجئين المتبقين في غانا وعددهم ٠٠٠ ٢٧ لاجئ قبل نهاية عام ٢٠٠٨.

١١ - ورغم تحسن القدرة على استيعاب العائدين منذ عام ٢٠٠٦، فإن كثيرا من المشردين داخليا واللاجئين يعودون إلى أوطانهم في خضم ارتفاع معدلات البطالة وارتفاع أسعار الغذاء والوقود. وتستكشف حكومة ليبريا والأمم المتحدة السبل لمساعدة العائدين على

الاستقرار والاندماج من جديد في مجتمعاتهم المحلية السابقة. وتشمل هذه السبل تقديم الدعم لزراعة المحاصيل الغذائية وتوفير التدريب في مجال الأنشطة المدرّة للدخل والتعليم. ولا يزال يقيم في بلدان اللجوء ما يقدر بـ ٠٠٠ ٧٢ لاجئ ليبري مسجل.

١٢ - وتركة الاغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي التي كانت منتشرة بكثافة خلال الثمانية عشر عاما من النزاع ما زالت ملموسة اليوم، إذ يبقى الاغتصاب من أكثر الجرائم الجسيمة التي لا تزال تُرتكب بكثرة في ليبريا بعد انتهاء النزاع. وإلى جانب ما للعنف الجنسي من أثر على حقوق الإنسان لضحاياه، فإنه يشكل عائقا جديا أمام توطيد السلام وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، ولا بد من التصدي له على وجه السرعة. ففي الواقع، تنجم عن المعدل العالي لانتشار العنف الذي يستهدف المرأة بسبب نوع جنسها عواقب وخيمة، تشمل التعرض للإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز وغيرهما من الأمراض المنقولة بالاتصال الجنسي، وحالات الحمل غير المقررة وغير المرغوبة، وتخلي أزواج الضحايا وشركاؤهن وأسرهن عنهن فيصبحن، بالمقابل، عرضة أكثر فأكثر لمزيد من العنف. وكثيرا ما تمتنع الناجيات عن طلب المساعدة الطبية أو النفسية - الاجتماعية، أو عن إبلاغ الشرطة بتعرضهن للاعتداء بسبب وصمة العار المرتبطة بالاغتصاب. والمرافق الصحية سيئة التجهيز وتفتقر إلى اللوازم الطبية والأدوية اللازمة وإلى الطاقم الصحي الفني المتدرب على المعالجة السريرية والنفسية للضحايا. ويفضي وجود نظام قضائي ضعيف، ونقص الوعي، وعدم فهم الناس للنظام القضائي إلى عرقلة تنفيذ القانون الوطني لمكافحة الاغتصاب. وفضلا عن ذلك، وبسبب ثقافة الإفلات من العقاب التي تتيح لمرتكبي العنف ضد المرأة الإفلات من العقاب، تتردد عادة الضحايا في طلب المساعدة أو الإبلاغ عن هذه الجرائم.

١٣ - وفي هذا السياق، حدثت تطورات هامة تمثلت في إجراء حملة وطنية لمكافحة الاغتصاب، والتوقيع في حزيران/يونيه ٢٠٠٨ على البرنامج المشترك بين حكومة ليبريا والأمم المتحدة لمنع العنف الجنسي والعنف القائم على أساس نوع الجنس والتصدي لهما، الذي يتعين تنفيذه خلال فترة أربع سنوات. وخلال المرحلة الأولى من البرنامج الممتدة من عام ٢٠٠٨ إلى عام ٢٠١١، سوف يستهدف الدعم المجالات التالية: الدعم النفسي - الاجتماعي، والرعاية الصحية، والانتصاف القانوني، والأمن والحماية، والتنسيق، بتكلفة إجمالية قدرها ٠٠٠ ٢٣٠ ١٣ دولار. والشركاء الرئيسيون للأمم المتحدة في هذا البرنامج هم: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، واليونيسيف، وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، ومنظمة الصحة العالمية، وبعثة الأمم المتحدة في ليبريا. وسيكون تنفيذ البرنامج تنفيذا فعالا أمرا حاسما في تحسين الجهود الرامية للتصدي للعنف الجنسي ومنعه، بما فيها مكافحة الإفلات

من العقاب الذي يزداد العنف الجنسي في ظله. ويعتبر التمويل الكافي والمستدام أمرا جوهريا في نجاح البرنامج.

١٤ - وفي تموز/يوليه ٢٠٠٨، قام مشروع القدرة الاحتياطية المتعلقة بالمسائل الجنسانية التابع للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، بالتنسيق مع مبادرة الأمم المتحدة لمكافحة العنف الجنسي في حالات النزاع، وهو تحالف يضم ١٢ كيانا من كيانات الأمم المتحدة، بإيفاد مستشار أقدم للشؤون الجنسانية والعنف الجنساني لبدء برنامج مشترك والعمل بصفة مدير للمشروع. ويتبع هذا المستشار لوزارة الشؤون الجنسانية والتنمية، التي تضطلع بتنسيق البرنامج بدعم من الوزارات التنفيذية في الحكومة والشركاء التنفيذيين. وقد شكلت لجنة توجيهية للبرنامج المشترك. وستولى الأولوية لوضع نظم وهياكل أساسية فعالة للتنسيق وآليات لضمان جودة البرنامج، وذلك خلال المرحلة الأولية الممتدة من تموز/يوليه إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨.

باء - المسائل الانتقالية ومسائل الانتعاش

١٥ - لقد انصب الاهتمام على سيادة القانون والفساد بصورة خاصة. فقد أعيد إنشاء كلية الشرطة الليبرية في تموز/يوليه ٢٠٠٤ لتدريب قوة الشرطة الجديدة في البلد. وقد تخرج من الأكاديمية حتى الآن ٣ ٥٠٠ من أفراد الشرطة الليبريين الجدد (منهم ١٨٠ فردا من وحدة مواجهة الطوارئ المشكلة حديثا) و ١٥٥ من شرطة الموانئ في ليبريا و ٣٩٢ من ضباط قوات الأمن الخاصة. وقد بدأ العمل في إصلاح قطاع الأمن قبل تولي الحكومة الجديدة السلطة في ١٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦. ولكن عملية التجنيد الفعلي في الجيش الليبري الجديد بدأت بعد توليها السلطة.

١٦ - ولما كانت المصالحة شرطا مسبقا لإحلال السلام المستدام، فقد صدر تشريع بإنشاء لجنة للحقيقة والمصالحة في حزيران/يونيه ٢٠٠٥. وبدأ عملها فعليا بعد تعيين أعضاء اللجنة التسعة في شباط/فبراير ٢٠٠٦، وتدشينها رسميا في حزيران/يونيه ٢٠٠٦. وأعقب ذلك حملة واسعة النطاق لتوعية الجمهور وعملية واسعة لجمع الإفادات في مقاطعات ليبريا الخمس عشرة. وبدأت جلسات الاستماع العامة في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨، وهي لا تزال مستمرة، وعُقدت جلسة واحدة على الأقل في الشتات في الولايات المتحدة الأمريكية في حزيران/يونيه ٢٠٠٨. وتجرى جلسات الاستماع حاليا بشأن المواضيع التالية: الشباب، والأطفال، والمرأة، واستعراض ماضي ليبريا التاريخي. وتنتهي ولاية اللجنة في نهاية عام ٢٠٠٨، ولكنه قدم طلب بتمديد ولايتها.

١٧ - وبعد إجراء الانتخابات الديمقراطية عام ٢٠٠٥، استُبدلت الحكومة الوطنية الانتقالية في ليبريا في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦ عند تولي إيلين جونسون سيرليف الرئاسة، وهي أول رئيسة منتخبة ديمقراطيا في أفريقيا. وقد أحرزت إدارتها نتائج هامة في ترسيخ دعائم السلام والأمن، وإعادة سلطة الدولة وسيادة القانون، وإصلاح البنية التحتية، وتوفير الخدمات الاجتماعية الأساسية، واستند في ذلك إلى الأطر الأولية للتخطيط، وهي خطة العمل لفترة ١٥٠ يوما، والاستراتيجية المؤقتة للحد من الفقر، واستراتيجية الحد من الفقر المتبعة في الوقت الحاضر.

١٨ - وبعد مفاوضات مطولة مع الشركاء الدوليين التزمت الحكومة الوطنية الانتقالية في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ ببرنامج تقديم المساعدة في مجال الحوكمة وإدارة الاقتصاد. ويتناول هذا البرنامج تحصيل الإيرادات ويشدد على بناء القدرات وعلى الملكية الوطنية لجدول أعمال الإصلاح. والأمم المتحدة هي جزء من فريق تقني يساعد على التنسيق بين الشركاء الدوليين في تنفيذ البرنامج، ويقدم الدعم في مجال التنظيم والرصد والتقييم، ويكفل التشاور مع المجتمع المدني والتخطيط مع الفريق التقني واللجنة التوجيهية للإدارة الاقتصادية. وتتألف اللجنة التوجيهية من ممثلين عن الحكومة والمجتمع الدولي والمجتمع المدني، وهي تشرف على تنفيذ البرنامج. ونتيجة لهذه المبادرة، تستفيد الحكومة من خدمات الخبراء المعينين دوليا في المؤسسات الاقتصادية الاستراتيجية من أجل تعزيز الشفافية وتسهيل نقل المهارات. وقد أجري تقييم مستقل للبرنامج، ومن المتوقع أن يستفاد من نتائجه في صياغة استراتيجية إنهائه.

١٩ - وقد انتهت حكومة ليبريا، بدعم من شركائها في التنمية، من وضع أول جدول خطة أعمال متوسطة الأجل للتنمية في مرحلة ما بعد النزاع، وهو استراتيجية ''رفع ليبريا'' الرامية إلى الحد من الفقر. وتحدد استراتيجية الحد من الفقر الرؤية الشاملة للحكومة واستراتيجيات التنمية الرئيسية من أجل إحراز التقدم في تحقيق النمو والتنمية على نحو سريع وشامل ومستدام خلال الفترة ٢٠٠٨-٢٠١١. وتقوم الاستراتيجية، التي وضعت على أساس الدروس المستفادة من خطة العمل لفترة ١٥٠ يوما والاستراتيجية المؤقتة للحد من الفقر، على أربع ركائز هي: تعزيز السلم والأمن الوطني، وإنعاش الاقتصاد، وتعزيز الحكم الديمقراطي وسيادة القانون، وإصلاح البنية التحتية، وتوفير الخدمات الأساسية. وستنفذ استراتيجية الحد من الفقر في الفترة بين ١ نيسان/أبريل ٢٠٠٨ و ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١١، وقد تمت صياغتها من خلال مشاورات واسعة النطاق شارك فيها المواطنون في المدن والبلدات والقرى في جميع أنحاء البلد، وأصحاب الأعمال التجارية، وفئات المجتمع المدني، والهيئة التشريعية، وشركاء التنمية الدوليون. وقد استضافت الحكومة الألمانية عرضا لتقديم استراتيجية الحد من الفقر إلى الشركاء (ويتألفون من رابطات وشركات خاصة ومؤسسات

ثنائية ومتعددة الأطراف) في منتدى ليبريا للحد من الفقر الذي عقد في برلين يومي ٢٦ و ٢٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٨. وأيد الشركاء بأغلبية ساحقه استراتيجية الحد من الفقر وأبْدوا التزامهم الراسخ بمواءمة برامجهم والتزاماتهم التمويلية مع استراتيجية الحد من الفقر، مع إدراج المشاريع المتعلقة بالبنية التحتية بوصفها مجالا رئيسيا من مجالات التمويل من خلال الصندوق الاستئماني لتعمير ليبريا.

٢٠ - وليبريا أيضا بصدد وضع الصيغة النهائية لتقريرها الثاني عن الأهداف الإنمائية للألفية، الذي جرت الاستعانة في وضعه بالمعلومات المستقاة من آخر المؤشرات الواردة في المسح الشامل للأمن الغذائي والتغذية، والمسح الديموغرافي والصحي في ليبريا، واستبيان المؤشرات الأساسية للرفاه. ومن المتوقع أن ينشر التقرير ويصدر في الربع الثالث من عام ٢٠٠٨. ويبرز البيان الصادر عن منتدى ليبريا للحد من الفقر الحاجة الكبيرة إلى تسريع جهود إعادة الإعمار والعمل من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية من خلال استراتيجية الحد من الفقر. ومن أجل التخطيط بالأنشطة المتصلة بالأهداف الإنمائية للألفية ورصدها ومتابعتها على نحو فعال، أنشأت الحكومة، بمساعدة فنية من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، لجنة توجيهية ألحقتها بوزارة التخطيط والشؤون الاقتصادية.

٢١ - وبوحي من مفهوم قرية الألفية، أطلقت ليبريا أول قرية للألفية بها في المنطقة الوسطى من البلاد، وهي تستهدف ٨٢٦ ٢٣ من سكان الريف في منطقة كوكوياه التابعة لقضاء بونغ. ويهدف المشروع إلى دمج الأنشطة اللازمة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية على مستوى المنطقة في إطار زمني مدته خمس سنوات. كما أنه يوفر أساسا لتوسيع نطاق أفضل الممارسات في مجالات الزراعة والتعليم والتغذية والصحة والطاقة والمياه والبيئة، وإدماجها ضمن تلك المجالات. ويجري حاليا تقييم لتحديد موقع القرية الثانية للألفية في المنطقة الجنوبية الشرقية من ليبريا، وهي المنطقة الأكثر حرمانا وفقرا في البلاد.

٢٢ - إن التركيز على الانتعاش المجتمعي الذي حددته خطة العمل المشتركة للأمم المتحدة، والذي تدعمه أساسا مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وبرنامج الأغذية العالمي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي واليونيسيف يعكس ما جاء في خطة التنمية الوطنية. ويعمل جميع الشركاء في التنمية الذين يشاركون في مبادرات الإنعاش المجتمعية الآن بطريقة منسقة ومتماسكة لتعزيز التعمير والتنمية في الريف. وتشمل مجالات التركيز الرئيسية: البنية التحتية الاقتصادية - الاجتماعية الأساسية، وسبل كسب العيش، وتوفير الخدمات، فضلا عن تعزيز أطر وآليات الحكم المحلي.

ثالثا – التحديات الراهنة التي تواجه توطيد السلام والتنمية

٢٣ – تهدد الزيادات العالمية في أسعار السلع الأساسية الضرورية مثل الغذاء والوقود بزعزعة استقرار السلام الهش في ليبريا. وبالرغم من حدوث انتفاضات ذات صلة بالأسعار في البلدان المجاورة، بما فيها كوت ديفوار وغينيا، لم تصل ليبريا بعد إلى حد الاضطرابات المدنية، ولكن لا يمكن تجاهل تيارات التوتر الدفينة.

٢٤ – ونظرا لأن ليبريا مستورد صاف للمواد الغذائية، فإنها لم تنجُ من الزيادة العالمية في أسعار الغذاء والوقود. وزادت أسعار الأرز والوقود والسلع الأساسية الأخرى بنسبة ٢٢ في المائة بين كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧ وكانون الثاني/يناير ٢٠٠٨، مما أدى إلى زيادة في الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك بنسبة ١٤ في المائة خلال تلك الفترة. ويقدر خبراء الاقتصاد أن من المرجح أن تستمر الأسعار في الارتفاع. وتنتج ليبريا ما يقل عن نصف كمية الغذاء الأساسي فيها (الأرز). وفي واقع الماضي القريب في ليبريا، من المحتمل أن يتسبب ارتفاع أسعار الأغذية في زعزعة السلم والأمن، ويجب أن يعالج ذلك في إطار المنظورات الوطنية والإقليمية والعالمية.

٢٥ – وقد بُذلت جهود عديدة لمعالجة الأزمة الغذائية على كل من الصعيدين الوطني والإقليمي. وتعد منحة البنك الدولي بقيمة ١٠ ملايين دولار لتلبية الاحتياجات الغذائية العاجلة في البلاد مبادرة جديرة بالترحيب، وكذلك الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة لدعم استراتيجية الحكومة للأمن الغذائي والتغذية من خلال برنامج الأمم المتحدة المشترك وقيمته ١٤٠,٢ مليون دولار. كما ورد تمويل لحالات الطوارئ من الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ لدعم الأنشطة قصيرة الأجل في مجال الأمن الغذائي خلال الموسم الزراعي الحالي.

٢٦ – وقدمت حكومات اتحاد نهر مانو (ليبريا وسيراليون وغينيا وكوت ديفوار) اقتراحات ترمي إلى زيادة إنتاج الأغذية والتجارة الإقليمية. وتخطط حكومة ليبريا لزيادة الحد الأدنى لأجور موظفي الخدمة المدنية من أجل مساعدتهم على تحمل الارتفاع في أسعار المواد الغذائية. وهناك الآن تركيز وطني متزايد على تحسين الإنتاج الغذائي باعتباره أكثر وسيلة مستدامة للحد من تعرض البلاد للصدمات العالمية المتعلقة بسعر الأرز وتوفره.

٢٧ – وما زال الأمن يشكل تحديا رئيسيا آخر يواجه التنمية في ليبريا. وتواجه شرطة ليبريا الوطنية صعوبات شديدة بسبب الموجات المتزايدة من أعمال السطو المسلح على الأحياء السكنية وأحياء المراكز التجارية. كما أن الارتفاع الشديد في مستويات البطالة، وتدفق اللاجئين العائدين والمواطنين المرحلين في الآونة الأخيرة فضلا عن الكثافة السكانية العالية في المناطق الحضرية، كلها عوامل تساعد في تصاعد معدلات الجريمة. وما زالت المصاعب التي

تواجه القدرة البشرية واللوجستية لقوة الشرطة الوطنية تعوق إحراز أي تقدم حقيقي نحو منع الجريمة.

٢٨ - وعلى الرغم من تفاني الحكومة والتقدم الذي أحرز على مدى الأشهر الثلاثين الماضية، فإن القيود الشديدة على القدرات المؤسسية والمادية والوطنية تعوّق تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وينطبق هذا بصفة خاصة على الموارد البشرية في جميع القطاعات. ويجري بمساعدة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وضع استراتيجية مدتها ١٠ سنوات لتنمية القدرات البشرية لتلبية احتياجات تنمية القدرات البشرية في الأجل القصير والمتوسط والطويل. وبالإضافة إلى ذلك، يعيش حوالي ثلثي سكان ليبريا تحت خط الفقر، وعندما يقترن ذلك بقدرات البلد التقنية والمالية المحدودة للغاية، والبطالة المرتفعة، والعجز الكبير في البنية التحتية، تصبح التحديات التي تواجه تسريع عملية إعادة البناء كبيرة للغاية.

٢٩ - وتتمثل العقبات الرئيسية التي تواجه عملية التعمير والتنمية في عدم كفاية القدرة التقنية والموارد اللازمة لدفع الإصلاحات وخطة التنمية للبلد. ومع ذلك، أظهرت الحكومة مستوى عاليا من الالتزام السياسي بعملية التنمية. وردا على ذلك، أعرب شركاؤها في التنمية عن تأييدهم الساحق لها، ويدل على ذلك تنازلهم لها حتى الآن عن قدر هائل من الديون. وفي منتدى ليبريا للحد من الفقر الذي عقد مؤخرا، رحب الشركاء بالتقدم الكبير الذي أحرزته ليبريا في إطار استراتيجيتها المؤقتة للحد من الفقر، حيث شملت مجالات النجاح الرئيسية التوصل إلى نقطة اتخاذ القرار في مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، مما أهلها للحصول على دعم صندوق النقد الدولي في إطار مرفق الحد من الفقر وتحقيق النمو، وسيمكنها هذا من إعادة بناء قوات الأمن، والعودة إلى توفير الخدمات في ٣٥٠ مرفقا من المرافق الصحية، وزيادة معدل الالتحاق بالمدارس بنسبة ٤٤ في المائة، وإعادة تنشيط قطاعات النمو التقليدية.

٣٠ - ودعما لمبادئ إعلان باريس بشأن مواءمة الالتزامات وتنسيقها مع أولويات استراتيجية الحد من الفقر، اتفق الشركاء على أنه يجب على الحكومة أن تضع حسابا للتكاليف أكثر تفصيلا لتيسير تلك العملية، وعلى أنه سيُجرى استعراض مرتين في السنة لتقديم المدخلات اللازمة لإعداد الميزانية الوطنية من أجل ضمان التنسيق والتوافق. كما اتفق الشركاء على تقديم المساعدة إلى الحكومة من أجل تعزيز إدارة المعونة. واغتنم بعض الشركاء الفرصة، خلال منتدى ليبريا للحد من الفقر، للإعلان عن التزامات جديدة بتقديم المساعدة المالية والتقنية إلى ليبريا. وهذا أمر جدير بالثناء، إلا أنه يجب الإشارة إلى أن

أي تأخير في دفع الأموال من شأنه أن يسبب تأخيرات كبيرة في تقديم الخدمات الأساسية وفي الوفاء بأولويات استراتيجية الحد من الفقر.

٣١ - وقد ساعد تطوير القدرات الإحصائية في الآونة الأخيرة وإجراء المسح الشامل للأمن الغذائي والتغذية، والمسح الديموغرافي والصحي في ليبريا، واستبيان المؤشرات الأساسية للرفاه، والمشاركة في تقييم مدى للفقر، والتعداد الوطني للمساكن والسكان، في سد الثغرات الخطيرة في البيانات إلى حد كبير. ومن المهم للغاية استحداث نظام لإدارة البيانات والمعلومات منسق تنسيقا جيدا من خلال استراتيجية وطنية لتطوير الإحصاءات. ووضعت الحكومة من خلال المعهد الليبري للإحصاءات وخدمات المعلومات الجغرافية مشروع استراتيجية وطنية لتطوير الإحصاءات، تجري المصادقة عليه حاليا. وتُعد البيانات الموثوقة والشاملة، بما فيها الإحصاءات والمعلومات الجغرافية، بالغة الأهمية في دعم جدول الأعمال الوطني للتعمير والتنمية والأهداف الإنمائية للألفية، إضافة إلى الأدوات المعمول بها في الأمم المتحدة، مثل التقييم القطري المشترك وإطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، وإطار التنسيق ما بين المجموعات.

٣٢ - ويشكل الافتقار إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية والبنية التحتية تحديا شديدا يواجه الانتعاش الاقتصادي. فالطرق، إن وجدت، بحاجة قصوى إلى الإصلاح، وهناك مساحات شاسعة من المناطق الريفية في ليبريا لا يمكن الوصول إليها خلال موسم الأمطار (نيسان/أبريل - تشرين الأول/أكتوبر) إلا عن طريق الجو. ولا توجد مرافق عامة للإمداد بالكهرباء أو المياه، كما أن الكثيرين من سكان الريف لا يمكنهم الحصول على الطاقة الكهربائية على الإطلاق.

٣٣ - ويتمثل أحد الشواغل الرئيسية الأخرى في المستوى المرتفع جدا من البطالة الرسمية، الذي يصل حسب التقديرات إلى ٨٠ في المائة، ويُعد الشباب من أكثر قطاعات السكان تضررا منه. ومما يزيد من تفاقم هذا الوضع المعقد أصلا ارتفاع عدد العاطلين عن العمل من المقاتلين السابقين الذين أتموا برامج التدريب الخاصة بإعادة إدماجهم ومن الجنود السابقين في القوات المسلحة الليبرية الذين جرى تسريحهم.

٣٤ - وفي حين أن الحالة الاجتماعية - الاقتصادية لا تزال حرجة في البلاد، فإن الشواغل الأمنية الإقليمية أيضا واسعة الانتشار. فكوت ديفوار وغينيا ليستا خاليتين من علامات الاضطراب، كما أن الحالة الأمنية في سيراليون ما زالت غير مستقرة حيث تتعافى من نزاع دام ١٠ سنوات. ويشكل التأهب لمواجهة الطوارئ جزءا من خطط جميع وكالات الأمم المتحدة والعديد من المنظمات غير الحكومية.

رابعا – الاستنتاجات والتوصيات

٣٥ – لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، أو لإحراز تقدم ذي شأن فيها على الأقل، لا بد من بذل جهود واسعة النطاق للتخفيف من حدة الفقر وتحقيق الانتعاش الاقتصادي. وثمة حاجة عاجلة لدعم كبير تقدمه الجهات المانحة لمساعدة الحكومة الجديدة على الشروع في تقديم بعض الخدمات على نطاق واسع، وللمساعدة على تلبية تطلعات شعب ليبريا. ويبقى توطيد السلام الذي تحقق بشق الأنفس في الآونة الأخيرة مرهونا بذلك. كما يجب اجتذاب الليبريين المؤهلين للعودة من أجل خدمة بلدهم. ويُعد حجم الموارد وتوافرها في الوقت المناسب أمرين أساسيين.

٣٦ – وتُعد إدارة البيانات والمعلومات ركيزة أساسية لتنمية الاقتصاد الكلي وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في ليبريا، كما يعد تقديم الدعم لبناء القدرات الوطنية أمرا حاسم الأهمية. كما أن وجود بيانات ومنتجات بيانات موثوقة أمر ضروري لوضع خطة فعالة للتنمية وغير ذلك من الآليات والاستراتيجيات الوطنية التي ترمي إلى الحد من الفقر.

٣٧ – وبناء قدرات المؤسسات الوطنية من الأمور الأساسية أيضا. فالأمم المتحدة شرعت بعملية إطلاق أفرقة دعم في المقاطعات للعمل مع ١٥ مراقبا عينوا مؤخرا في المقاطعات، في جهد يبذل لتعزيز الإدارة اللامركزية السليمة بتوفير المعلومات ومهارات إدارة المشاريع. ومن شأن التعاون والدعم الذي يقدمه جميع الشركاء في التنمية أن يزيد بدرجة كبيرة من فعالية هذا المسعى.

٣٨ – ويمثل إيجاد فرص العمل من خلال القطاع الخاص موقعا مركزيا في عملية الانتعاش والتنمية المستدامة في ليبريا، وهذا ما تم التأكيد عليه في استراتيجية الحد من الفقر. ويجب أن يركز الشركاء في التنمية على جذب الاستثمار إلى البلاد وتحقيق استقرار البيئة الاقتصادية الذي يفضي إلى تعزيز النمو الاقتصادي.

٣٩ – ومن الضروري تنفيذ البرنامج المشترك بين حكومة ليبريا والأمم المتحدة لمنع العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس والتصدي لهما، سواء من حيث تلبية احتياجات المتضررين منهما أو من أجل توطيد السلام وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وتسليما بخطورة هذا النوع من العنف، واعترافا بالتزام الحكومة بالتصدي له، ينبغي للشركاء في التنمية والحكومات المانحة كفالة التمويل الكافي والمستدام لذلك البرنامج.

٤٠ – وبالمثل، حددت الحكومة مجالي التعليم والرعاية الصحية، ولا سيما معدل وفيات الأطفال وصحة الأمهات، باعتبارهما من مجالات الاهتمام الحاسم. ولا بد لمنظومة الأمم المتحدة وغيرها من الشركاء في التنمية من زيادة الدعم في تلك المجالات إذا ما أريد إحراز أي تقدم جاد نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في ليبريا.